

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٠

بريط موازنة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر استخدامات وإيرادات الهيئة المصرية للرقابة على التأمين للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٦٨٥٠٠٤ جنيه (فقط وقدره أربعة ملايين وستمائة وخمسة وثمانون ألف جنيه) وفقا لما يلى :

اولا - الاستخدامات الجارية :

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٦٠٠٠٠٤ جنيه (فقط وقدره أربعة ملايين وستمائة ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) بحالة الباب الأول : أجور بمبلغ ١٨٠٠٠٠٤ جنيه .

(ب) بحالة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٨٠٠٠٠٤ جنيه منه بمبلغ ٢٤٦٧٠٠٤ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٨٥٠٠٤ جنيه (فقط وقدره خمسة وثمانون ألف جنيه) وفقا لما يلى :

(أ) الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٣٠٠٠٠٤ جنيه .

(ب) الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٥٥٠٠٤ جنيه .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدر الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٦٠٠٠٠٤ جنيه (فقط وقدره أربعة ملايين وستمائة ألف جنيه) كالماء بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

رابعاً – الإيرادات الرأسمالية :

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بـ ٨٥٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وثلاثون ألف جنيه) كلها بالباب الثالث – الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع القانون المنصى للهيئة .

(المادة الثالثة)

لتلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث – الاستثمارات الاستثمارية – إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٠ .
يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويفقد كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسني مبارك

بيان موازنة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
لعام المال ١٩٩٠/١٩٩١

الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ تابع (ج) في ٣١ مايو سنة ١٩٩٠ ٦٧

الاستخدامات	نقدارات	الإيرادات	نقدارات	ربط
باب ١ - الأجرور	١٨٠٠٠٠٠	١٧٧٤٠٠٠	١٩٩١/٩٠	جنيه
باب ٢ - النفقات والتحولات الجارية	٢٨٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٩٩٠/٨٩	جنيه
باب ٣ - الاستخدامات الجارية	٦٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٩٩١/٩٠	جنيه
باب ٤ - التحويلات الرأسالية	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٩٩١/٩٠	جنيه
حملة الاستخدامات الرأسالية	٨٥٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	١٩٩٠/٨٩	جنيه
حملة الإيرادات الرأسالية	٨٥٠٠٠	٨٥٠٠٠	١٩٩٠/٨٩	جنيه
إجمالي الإيرادات	٣٦٤٠٠٠	٣٦٤٠٠٠	١٩٩٠/٨٩	جنيه
إجمالي الاستخدامات الرأسالية	٣٦٤٠٠٠	٣٦٤٠٠٠	١٩٩٠/٨٩	جنيه